

نظرة عامة على الإقتصاد المصري

أولاً-معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي

بدء تعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ، حيث حقق معدل نمو قدره ٠,٤٪ (مقارنةً بـ ٠,٢٪ خلال الربع السابق من نفس العام المالي). بينما تشير المقارنة إلى تراجعاً ملحوظاً إذا ما قورن معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من العام المالي الحالي وقدره ٠,٣٪ بأداء نفس الفترة من العام المالي السابق، والتي سجل خلالها معدل نمو قدره ٠,٦٪.

و على الرغم من تباطؤ معدل النمو خلال فترة الدراسة، إلا أنه يتضح من بيانات الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار السوق) أن الإنفاق الاستهلاكي- والذي يشكل ٨٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ويسهم بحوالي ٤,٣٪ في معدل النمو- يعتبر المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ، حيث نمى كل من الاستهلاك الخاص والعام بـ ٥,٣٪ و ٢,٩٪ على التوالي، مما عوض التراجع الذي شهده كل من الإنفاق الاستثماري بنحو ٣,٥٪ (نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص) وزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة. وقد سجلت الواردات من السلع والخدمات ارتفاعاً بنحو ٦٪ فقط (مقارنة بارتفاع أعلى قدره ١٠,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق) بينما انخفضت الصادرات بنحو ٤,٧٪ خلال فترة الدراسة (مقارنة بارتفاع قدره ١٠,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بالأسعار الثابتة) قد سجل نحو ٤٦٠,١ مليار جنيه (٧٧٩,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال النصف الأول من ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل ٤٥٨,٦ مليار جنيه (بالأسعار الثابتة) (٧٠٥,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية) خلال الفترة من يوليو- ديسمبر العام المالي السابق.

أما بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج فقد تراجع ليصل إلى ٠,٣٪ خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بالنصف المناظر من العام المالي السابق. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي نسبياً نمو كل من قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٣,٠٪)، و يبلغ نسبة حوالى ١٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قناة السويس (معدل نمو حقيقي ٧,٢٪)، ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات (معدل نمو حقيقي ٣,٧٪)، ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الخدمات الحكومية (معدل نمو حقيقي ٢,٨٪)، ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). ومن ناحية أخرى، فقد ساهمت خمس قطاعات (والتي تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في إنكماش معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وعلى رأسها السياحة (معدل نمو حقيقي ٨,٦٪)، ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٣,١٪)، ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، التشييد والبناء (معدل نمو حقيقي ١,٦٪)، ٥,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي -٠,٠٤٪)، ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي و الصناعات الاستخراجية (معدل نمو حقيقي -٠,٨٪)، ١٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

ثانياً المؤشرات المالية

تشير النتائج الفعلية لموازنة العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ إلى أن نسبة العجز الكلي^٢ للناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٩,٨٪ بزيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية عن العام الماضي، وقد حقق العجز حوالى ١٣٤,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويأتى ذلك كمحصلة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع المصروفات خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. وفيما يخص نسبة العجز الأولي^٣ إلى الناتج المحلي فقد ارتفعت إلى ١,٥ نقطة مئوية لتصل إلى ٣,٦٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٢,١٪ من الناتج المحلي خلال العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات انخفاضاً بلغ ١,١٪ خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، لتصل إلى ٢٦٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٨,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٢,٥٪ مما عدل أثر الزيادة في الإيرادات الضريبية بـ ١٢,٧٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية ترجع إلى الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية بـ ١,٧٪ لتصل إلى ٨٩,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بـ ٧٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩. كما سجلت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات ٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الإقتصاد المصري للأزميتين عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الإقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمى قد أثرت سلباً على أداء الإقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

• تراجع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ليحقق ٠,٣٪ مقارنة بـ ٥,٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك تأثراً بأحداث الثورة وتداعيتها على الإقتصاد المصري.

• ارتفع عجز الموازنة الكلى كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٧,٢٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١ ليبلغ ١١٣ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٩٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

• ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ليصل إلى ٦٧,٤٪ من الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مسجلاً ١٠٥٨,٤ مليار جنيه مقارنة بنسبة قدرها ٦٤,٨٪ في نهاية ديسمبر من العام الماضي، بينما إنخفضت نسبته مقارنة بـ ٧٠,٥٪ المحققة في نهاية يونيو ٢٠١١.

• شهدت مؤشرات الدين الخارجى تحسن نسبى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٢,٩٪ في نهاية فترة الدراسة مقارنة بـ ١٤,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وقد انخفض رصيد الدين الخارجى بنسبة ٣,٧٪، ليبلغ ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مقابل ٣٥ مليار دولار في نهاية ديسمبر من العام السابق.

• إنخفض معدل النمو السنوي للسببولة المحلية في نهاية فبراير ٢٠١٢ ليسجل ٦,٩٪ مقابل معدل نمو سنوى قدره ٧,٦٪ في نهاية يناير ٢٠١٢، ومقارنة بـ ١٢,٢٪ المحقق في نهاية فبراير ٢٠١١.

• إنخفض معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل ٩٪ مقارنة بـ ٩,٢٪ خلال الشهر السابق. على نحو آخر، إرتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر مارس ٢٠١٢ مسجلاً ٨,٧٪ مقارنة بـ ٧,٣٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٢.

• قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإفراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥٪ و ١٠,٢٥٪ على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥٪.

بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في إجتماعه بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانونى على الودائع بالعملة المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٤٪ إلى ١٢٪ بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٠ مارس ٢٠١٢.

• حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢/٢٠١١، عجزاً كلياً بلغ نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك في ضوء الأحداث التي تمر بها مصر والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصة الإيرادات السياحية والاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

^١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.
^٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
^٣ الإيرادات الحكومية مطروحة منها المصروفات، ومضافاً إليها صافى حيازة الأصول المالية.

ارتفاعاً بـ٤,١٣٪ لتسجل ٧٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بـ٦٧ مليار جنيه خلال العام السابق. كذلك ارتفعت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات بـ٧,٨٪ لتصل إلى ٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٨,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الضريبة على عوائد الأذون والسندات الخزانة والتي تم تصنيفها ضمن الضرائب على الممتلكات منذ بداية السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ وقد حققت حصيلة قدرها ٦,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١. في حين انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة الدولية بـ٥,٧٪ لتصل إلى ١٣,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بـ١٤,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها تأثير الأحداث التي شهدتها البلاد منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير على التجارة، وكذا الإضطرابات التي تشهدها الأسعار العالمية لبعض المنتجات السلعية.

من ناحية أخرى، حققت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً قدره ٢,٥٪ خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ نتيجة تراجع كل من الإيرادات المتنوعة والمنح بنفس النسبة بنحو ٤,٧٪ لتصل إلى ١٠,٨ مليار جنيه و ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بـ٢٠,٤ مليار جنيه و ٤,٣ مليار جنيه خلال العام السابق. انخفضت كذلك عوائد الملكية بـ٢٤,٥٪ لتصل إلى ٤١,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. وقد انخفضت أيضاً حصيلة بيع السلع والخدمات خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ لتصل إلى ما يقرب ١٧,٤ مليار جنيه مقارنة بـ١٧,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفاعاً قدره ٩,٨٪ لتصل إلى ٤٠,٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٦,٦ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في جميع الأبواب فيما عدا كل من باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفضا بـ٦,٨٪ و ١٧,٥٪ خلال عام الدراسة ليسجلوا ٢٦,١ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١. على نحو آخر، ارتفعت المصروفات الأخرى بـ٨,٥٪ لتسجل ٣١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٢٨,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٢,٨٪ لتصل إلى ٩٦,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٨٥,٤ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد خلال فترة الدراسة بـ١٧,٦٪ لتسجل حوالي ٨٥ مليار جنيه مقارنة بـ٧٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. سجل كذلك باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفاعاً بـ١٩,٦٪ لتصل إلى ١٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ١٠٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠.

وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ٧,٢٪، ليلعب ١١٣ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ٩٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالرغم من زيادة الإيرادات خلال فترة الدراسة، إلا أن الزيادة الملحوظة على جانب المصروفات قد فاق أثر تلك الزيادة. وفيما يخص نسبة العجز الأولى إلى الناتج المحلي فقد انخفض نسبياً إلى ٢,٢ نقطة مئوية خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بـ٢,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً كبيراً بلغ ٣٦,٩٪ خلال فترة الدراسة، لتصل إلى نحو ١٩٧,٥ مليار جنيه مقارنة بـ١٤٤,٣ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة بلغت ٨٦,٦٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل قدرها ٢١٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى ارتفاع كل من إيرادات ضريبة الدخل، والضرائب على الممتلكات، والذات قد ارتفعوا بـ٣٨,١٪ و ٣٨,٧٪ ليحققا ٥٤,٣ مليار جنيه و ٩,٧ مليار جنيه مقارنة بـ٣٩,٣ مليار جنيه و ٧ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١. هذا بالإضافة إلى ارتفاع كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بـ٨,٣٪ و ٧,٨٪ ليسجلا ٥٥,٣ مليار جنيه و ١٠,٨ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ٥١,١ مليار جنيه و ١٠ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الارتفاع في ضريبة الدخل يرجع في الأساس إلى ارتفاع الضرائب على الدخل من التوظيف بـ١٦,٥٪ لتسجل ١١,٥ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ٩,٩ مليار جنيه خلال يوليو-مارس

٥ يمكن تفسير الانخفاض الكبير في الإيرادات غير الضريبية بانخفاض حجم الإيرادات المتنوعة من قطاع البترول بنحو ١٠ مليار جنيه عن العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات المتنوعة الرأسمالية بنحو ٩,٦ مليار جنيه نتيجة الأقساط التي تم ردها إلى هيئة المجتمعات العمرانية، بالإضافة إلى أن العام ٢٠٠٩/٢٠١٠ كان قد شهد تمويل إستثنائي لتنفيذ حزمة مالية إستثمارية بلغ قدرها ٨ مليار جنيه لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

٢٠١٠/٢٠١١، بالإضافة إلى ارتفاع الضريبة على أرباح شركات الأموال خاصاً الضرائب من هيئة البترول والتي زادت بأكثر من الضعف لتسجل ٢١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٩,٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق وذلك في ضوء التسوية التي تمت مع قطاع البترول والتي شملت رفع دعم المنتجات البترولية خلال فترة الدراسة، كما ارتفعت كذلك حصيلة الضرائب من قناة السويس بـ٩,٣٪ لتسجل ٨,٢ مليار جنيه مقارنة بـ٧,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. أما بالنسبة للإرتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الممتلكات، فيمكن تفسيره نتيجة ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤٢,٤٪ لتحقق نحو ٧,٤ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بـ٥,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وفي نفس الوقت، فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات نتيجة ارتفاع حصيلة كل من الضريبة العامة على المبيعات والضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١٦,٣٪ و ٦٪ ليسجلا ٢٥,٨ مليار جنيه و ١٥,٢ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١، مقارنة بـ٢٢,٢ مليار جنيه و ١٤,٣ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق، مما فاق أثر انخفاض ضريبة المبيعات على الخدمات بـ٧,٤٪، لتسجل ٦,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ٧,١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد حققت ارتفاعاً ملحوظاً قدره ٨٦,٦٪ خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١ نتيجة لارتفاع كافة أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصاً الارتفاع الكبير في المنح لتسجل ٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٠,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١، ويرجع ذلك بسبب الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل منحة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار من دولة قطر)، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت إيرادات كل من عوائد الملكية وحصيلة بيع السلع والخدمات بـ١٠,٢٪ و ٨,٢٪ ليحققا ٤٢,٤ مليار جنيه و ٨,٨ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١ مقارنة بـ٢١ مليار جنيه و ٨,١ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت أيضاً الإيرادات المتنوعة بـ٦,٤٪، لتسجل ٤,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١ ارتفاعاً قدره ٢٩,٦٪ لتصل إلى ٣١٠,٨ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٣٩,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)، حيث انخفض كل منهما بـ٤,٧٪ و ٢,٢٪، ليسجلوا ٢١,٦ مليار جنيه، و ١٨,٥ مليار جنيه، خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١. ويمكن تفسير الانخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لانخفاض كل من المصروفات الأخرى الإجمالية والإحتياجات العامة والمصروفات المتنوعة الجارية بـ٢,٧٪ و ٢٣,٢٪ ليسجلا ١٩,٩ مليار جنيه و ١,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٢٠,٥ مليار جنيه و ٢,٣ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. بينما يرجع الانخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لانخفاض الأصول الثابتة بـ٢,٢٪ لتصل إلى ١٦,٥ مليار جنيه، مقارنة بـ٢١,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى نحو آخر وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٨,٩٪ لتصل إلى ٨٢,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٦٤,٣ مليار جنيه خلال يوليو-مارس ٢٠١٠/٢٠١١. كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل ٢٥٪ من إجمالي المصروفات) خلال فترة الدراسة بـ٢٨,٢٪ لتسجل حوالي ٧٨ مليار جنيه مقارنة بـ٦٠,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل ٣١٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ٧٥,١٪ ليصل إلى ٩٥,٤ مليار جنيه مقارنة بـ٥٤,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس العام السابق.

ثالثاً الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠١١ إلى ٦٧,٤٪ لتسجل ١٠٥٨,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٨٩,٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ (٦٤,٨٪ من

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.
٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، و وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فإن تراجع صافي الأصول الأجنبية محققاً معدل إنخفاض سنوي قدره نحو ٣٥,٢٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢، مما يعتبر العامل الأساسي وراء الإنخفاض الملحوظ في السيولة المحلية لتبلغ بذلك صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي حوالي ١٧٧,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ١٧٩,٧ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى استمرار تراجع رصيد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي منذ بداية ظهور الإضرابات السياسية، حيث سجل معدل النمو السنوي انخفاضا يقدر بـ ٥٥,٥٪ مسجلاً ٨٢,٤ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١٢ وذلك بالمقارنة بانخفاض سنوي قدره ٥٥,٥٪ في نهاية يناير ٢٠١٢، ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك ارتفاعاً بنسبة ٦,٤٪ خلال السنة المنتهية في فبراير ٢٠١٢ ليصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، مقارنة بنمو سنوي قدره ١٪ فقط خلال الشهر السابق محققاً ٩٣,٥ مليار جنيه.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بنحو ٢٣,٢٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢ ليسجل ٨٧٢,٢ مليار جنيه مدعوماً بالإرتفاع الملحوظ لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية محققاً معدل نمو سنوي قدره ٣٤,٢٪. وجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية قد ساهم بأكثر من ٢٠,٣٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية فبراير ٢٠١٢ مسجلاً ٥٣٩,٤ مليار جنيه.

ارتفع معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص ولكن بنسبة أقل بنحو ٥,٢٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١٢ ليحقق ٤٣٧,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٥,٤٪ في نهاية يناير ٢٠١٢. ومع ذلك يعد النمو المحقق خلال فبراير ٢٠١٢ أعلى من متوسط معدل النمو السنوي في الإثني عشر شهراً الماضية والذي يقدر بنحو ٣,٣٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٢١,٢٪ في نهاية شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٨,٢٪ خلال شهر يناير ٢٠١٢.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الإحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي قد انخفض من ٣٦ مليار دولار خلال ديسمبر ٢٠١٠ وهي أعلى قيمة له إلى ٢٦,٦ مليار دولار خلال يونيو ٢٠١١، ليسجل تراجع آخر في نهاية إبريل ٢٠١٢ محققاً ١٥,٢ مليار دولار. والجدير بالذكر أن صافي الإحتياطيات الدولية لدي البنك المركزي قد ارتفع خلال شهر إبريل ٢٠١٢ بـ ٩٣,٥ مليون دولار – للمرة الأولى منذ أغسطس ٢٠١٠ - مما يمثل نسبة إرتفاع شهرية قدرها ٠,٦٪.

ومن ناحية أخرى، فقد تراجع معدل نمو جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) ليصل إلى ٥,٩٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢ مسجلاً ٩٩٩,٤ مليار جنيه مقارنة بارتفاع قدره ٩,٤٪ في نهاية شهر فبراير ٢٠١١، بينما ارتفع إذا ما قورن بنسبة الإرتفاع المسجلة خلال الشهر السابق والتي تقدر بـ ٥٪. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية منها بحوالي ٨٧,٨٪. ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بمعدل أبطأ ليحقق ٥,٥٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢، مقارنة بـ ٥,٨٪ خلال الشهر السابق ومعدل سنوي قدره ٧,٤٪ في نهاية فبراير ٢٠١١، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة ٤٩٥ مليار جنيه. وبالرجوع إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل ٦,٥٪ ليبلغ ٤٥٨,٨ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١٢. في حين استمر معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للحكومة في الانخفاض مسجلاً انخفاضاً قدره ٦,٥٪ ليبلغ ٣٦,٣ مليار جنيه في نهاية فبراير ٢٠١٢. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٦,٤٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢، مقارنة بنسبة ٤٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. وعلى الجانب الآخر فقد سجلت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية انخفاضاً كبيراً على أساس سنوي لتبلغ ٥٩,٤٪ خلال فبراير ٢٠١٢ مقابل ٦٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص معدلات الدولار، فقد استقرت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية خلال شهر فبراير ٢٠١٢ لتصل إلى ١٧,٨٪ مقارنة بـ ١٧,٧٪ خلال الشهر السابق و ١٧,٨٪ خلال فبراير ٢٠١١. بينما ارتفعت معدلات الدولار في الودائع بشكل طفيف خلال شهر فبراير ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٤,٢٪ مقارنة بـ ٢٤٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٤,١٪ والمسجلة خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار المحلية

إنخفاض معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال شهر مارس ٢٠١٢ بشكل طفيف ليسجل ٩٪ مقارنة بـ ٩,٢٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ١١,٥٪ خلال شهر مارس ٢٠١١. [وفيما يخص معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية، فقد

الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٨٩٤,٦ مليار جنيه (٥٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٧٣٨,٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ (٥٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٣٧١,٢ مليار جنيه و ٢٣١,٦ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٨١,٩ مليار جنيه و ٢٠٣,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠ وذلك نتيجة زيادة الإحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٩٨١,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٦٢,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٠٦,١ مليار جنيه (٥٨,٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٨١١,٢ مليار جنيه (٥١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٦٤٣,٥ مليار جنيه (٤٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١٠,٣ مليار جنيه ليصل إلى ١٨٠ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١٠١٩,٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١ (٦٤,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٤٧ مليار جنيه (٦١,٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٨٢٩,٧ مليار جنيه (٥٢,٨٪ من الناتج المحلي) مقابل ٦٦٦,٩ مليار جنيه (٤٨,٦٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ١٧٥,٥ مليار جنيه ليصل إلى ٩٨١,٥ مليار جنيه، بالرغم من إنخفاض رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٢,٨ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٢,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ بحوالي ٢٦,٨٪ لتصل إلى حوالي ٥١,٠ مليار جنيه مقارنة بـ ٤٠,٢ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

وقد انخفض المتوسط المرجح لأجال أذون وسندات الخزانة في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ليسجل ١,٣ سنة مقارنة بـ ١,٧ في ديسمبر ٢٠١٠، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية ديسمبر ٢٠١١ ليصل إلى ١٢,٢٪ مقارنة بـ ١٠,٧٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي تحسن نسبي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١، حيث إنخفضت نسبته للناتج المحلي إلى ١٢,٩٪ خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٤,٨٪ في نهاية ديسمبر ٢٠١٠. وقد انخفض رصيد الدين الخارجي بنسبة ٣,٧٪، ليبلغ ٣٣,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مقابل ٣٥,٠ مليار دولار في نهاية ديسمبر من العام السابق، وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي قد انخفض بنسبة ٤,٢٪ مسجلاً ٢٥,٧ مليار دولار (٧٦,٣٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بـ ٢٦,٨ مليار دولار (٧٦,٧٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في ديسمبر ٢٠١٠.

رابعاً- التطورات النقدية

على صعيد التطورات النقدية، لا تزال السيولة المحلية تحقق معدلات نمو شهرية ضعيفة مسجلة إرتفاع قدره ٠,٦٪ فقط خلال شهر فبراير ٢٠١٢ لتحقق ١٠٥٠ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٠٤٤ مليار جنيه خلال شهر يناير ٢٠١٢، وذلك في ظل حالة الإنكماش ونقص السيولة التي يتعرض لها الاقتصاد المصري حالياً. أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد شهد معدل نمو السيولة المحلية في نهاية فبراير ٢٠١٢ انخفاضاً نسبياً ليسجل ٦,٩٪ مقارنة بـ ٧,٦٪ في نهاية الشهر السابق. ويمكن تفسير ذلك الإنخفاض كمحصلة لعدة عوامل، فعلى جانب الأصول استمر معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية في التراجع بحوالي ٣٥,٢٪ مقارنة بنفس الشهر في العام السابق، في حين ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بمعدل متناقص محققاً ٣٤,٢٪ مقارنة بـ ٤٥,٣٪ خلال الشهر السابق. ومن ناحية أخرى، فعلى جانب الإلتزامات، فقد شهد معدل النمو السنوي للنقود انخفاضاً مسجلاً ٨,١٪ في نهاية فبراير ٢٠١٢، مقارنة بـ ١٢,٨٪ في نهاية الشهر السابق. وعلى الجانب الآخر فقد ارتفع معدل النمو السنوي لأشياء النقود بشكل طفيف ليسجل ٦,٥٪ في نهاية شهر الدراسة، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٦٪ في نهاية يناير ٢٠١٢.

٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الدين المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلا من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

٩ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

انخفض خلال شهر مارس ٢٠١٢ مسجلاً ٩,٥% مقارنة بـ ٩,٩% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١١,٨% خلال شهر مارس ٢٠١١. ويمكن تفسير الانخفاض الطفيف في معدل التضخم السنوي في ضوء تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية ضمن مجموعة الطعام والشراب ومنها "الزيوت والدهون" و"الخضراوات"، مما عادل أثر الإرتقاعات الملحوظة في أسعار إسطوانات البوتاجاز وباقي البنود الفرعية الأخرى لمجموعة الطعام والشراب. وبذلك يحتسب متوسط معدل التضخم للفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ٨,٨%، مقابل ١٠,٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى نحو آخر، فقد ارتفع أيضاً معدل التضخم الشهري ليسجل ١,٢% خلال شهر مارس ٢٠١٢، مقارنة بـ ٠,٧% خلال الشهر السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي الأساسي بشكل ملحوظ خلال شهر مارس ٢٠١٢ ليسجل ٨,٧% مقارنة بـ ٧,٣% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨,٥% خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد انخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين ليسجل ٥,٣% خلال شهر مارس ٢٠١٢ مقارنة بـ ٨,٨% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٠,٤% خلال مارس ٢٠١١. كما انخفض معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين ليسجل ١,٤% خلال شهر مارس ٢٠١٢، مقارنة بـ ٢,٢% خلال فبراير ٢٠١٢.

وقررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ٣ مايو ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥%، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%، وقد أوضحت لجنة السياسة النقدية أن هذا القرار جاء في ضوء "وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ في نمو الاقتصاد المحلي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حالة عدم اليقين في الفترة الحالية". فعلى الرغم من أن تراجع معدل نمو الاقتصاد في غضون مرحلة التحول السياسي التي تمر بها البلاد قد أدى بطبيعة الحال إلى انحسار الضغوط التضخمية من ناحية الطلب، إلا أن الضغوط التضخمية مازالت موجودة من ناحية العرض والتمثلة في احتمالية عودة الاختناقات في الأسواق المحلية نتيجة عدم كفاءة قنوات توزيع السلع.

بالإضافة إلى ذلك قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في إجتماعه بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٢، تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بالعملية المحلية بـ ٢٠٠ نقطة أساس من ١٤% إلى ١٢% بدءاً من فترة الإحتياطي في ٢٠ مارس ٢٠١٢.

سادساً المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالنصف الأول من السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٨ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتي العجز الكلي المحقق خلال فترة الدراسة كمحصلة لإرتفاع عجز ميزان المعاملات الجارية بنحو ٥,٨% ليحقق ٤,١ مليار دولار وصافي تدفقات للخارج في الميزان المالي والرأسمالي بنحو ٢,٤ مليار دولار. كما سجل صافي بند "السهو والخطأ" تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار. وتأتي تلك النتائج في ضوء تداعيات الأحداث التي تمر بها مصر والدول العربية والتي أثرت سلباً على العديد من البنود خاصاً الإيرادات السياحية والإستثمارات الأجنبية لداخل البلاد.

سجل العجز في الميزان التجاري نحو ١٥,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، محققاً بذلك ارتفاع قدره ٧,٧% عن العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والذي بلغ ١٤,٥ مليار دولار. ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيللة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة ٧,٥% إلى ٢٩,٢ مليار دولار بينما ارتفعت حصيللة الصادرات السلعية بنسبة أقل بلغت ٧,٣% لتسجل نحو ١٣,٦ مليار دولار. وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه يمكن تفسير الإرتفاع في الصادرات السلعية إلى زيادة الصادرات من المنتجات البترولية بحوالي ٢٤% لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار، مما فاق أثر الإنخفاض في الصادرات غير البترولية بنحو ٥,٤% لتصل إلى حوالي ٦,٩ مليار دولار. بينما يأتي الإرتفاع في جملة الواردات السلعية نتيجة إرتفاع الواردات البترولية بنسبة كبيرة بلغت ٣١,٥% لتصل إلى ٥,٤ مليار دولار بالإضافة إلى إرتفاع الواردات غير البترولية بنسبة ضئيلة بلغت ٣,٢% لتصل إلى ٢٣,٨ مليار دولار.

١٠ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٦,٩% من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٨,٧% من السلة السلعية للمستهلكين).، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

وعلى الجانب الآخر، فقد استقرت المدفوعات الخدمية لتتحقق ٧,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع هذا إلى ارتفاع كافة بنود المدفوعات الخدمية فيما عدا بند "مصرفات حكومية" والذي انخفض بـ ٢٠% ليصل إلى ٠,٦ مليار دولار، بالإضافة إلى إنخفاض مدفوعات النقل بنسبة قدرها ٢٨,٧% لتتحقق ٠,٦ مليار دولار. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الإستثمار خلال فترة الدراسة بـ ٥% لتتحقق ٣,٢ مليار دولار ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع قيمة الأرباح المحولة من مصر إلى الخارج. كما ارتفعت المدفوعات عن السفر بنسبة قدرها ٧,٣% لتتحقق ١,٣ مليار دولار مقارنة بـ ١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية الإحتياطي الدولي للواردات قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى ٣,٧ أشهر مقارنة بـ ٨ أشهر خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١١/٢٠١٠.

هذا وقد ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة بلغت ٢٨% لتتحقق ٧,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٦,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ويرجع ذلك لزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى مصر. كما ارتفعت صافي تدفقات التحويلات الحكومية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ لتتحقق ٠,٥ مليار دولار مقارنة بحوالي ٠,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نتيجة لارتفاع المنح والهيئات النقدية إلى الحكومة المصرية. فقد زادت المدفوعات الجارية بـ ٦% لتتحقق ٣٦,٧ مليار دولار، في حين إرتفعت المتحصلات الجارية بـ ١% فقط لتتحقق ٣٢,٦ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى إنخفاض كبير في نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٨٩% مقارنة بنحو ٩٢,٦% خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره ارتفاع عجز الميزان الجارى بحوالي ٥,٨% ليصل إلى ٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بعجز قدره ٢,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

كما سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ صافي تدفقات للخارج بقيمة ٢,٤ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للداخل بقيمة ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويأتي ذلك نتيجة تحقيق محفظة الأوراق المالية في مصر لصافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٣ مليار دولار خلال النصف الأول من عام الدراسة وذلك في ضوء بيع الأجانب لما في حوزتهم من أوراق مالية خاصة أذون الخزانة المصرية (في حدود ٢,٨ مليار دولار) مقارنة بصافي تدفق للداخل قدره ٤,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. كما إنخفض أيضاً صافي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر بشكل ملحوظ ليسجل تدفق للخارج بقيمة ٠,٤ مليار دولار مقارنة بتدفق للداخل خلال النصف الأول من عام الدراسة السابق بحوالي ٢,٣ مليار دولار. في حين سجلت الإستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣,٥ مليار دولار خلال عام المقارنة، حيث سجلت الأصول الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ١,٥ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة ٤,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١، مقابل صافي تدفقات للداخل بحوالي ٠,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سابعاً تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد إنخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر مارس ٢٠١٢ نقطة ليصل إلى ٥٠١٩ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في فبراير ٢٠١٢ والذي بلغ ٥٣٥٠ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد عاود رأس المال السوقي في الإنخفاض بعد تصاعد محقق خلال الشهرين السابقين، مسجلاً ٣٦٢ مليار جنيه بتراجع قدره ٥,٢% خلال شهر الدراسة (٢٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي).